السياسة الجزائرية اتجاه إفريقيا (1999- 2016)

وهيبة دالع

أستاذة محاضرة (ب)بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر 3

ملخص:

تتطرق هذه الدراسة إلى السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا في مرحلة زمنية محددة تمتد من 1999 إلى 2016، حيث تعتبر الدائرة الإفريقية واحدة من الدوائر الهامة للسياسة الخارجية الجزائرية، وترتبط الجزائر بإفريقيا ارتباطا وثيقا تاريخيا وجغرافيا واقتصاديا وثقافيا، ومن هذه المنطلقات تبرز خصوصية العلاقات والمصالح الجزائرية في إفريقيا، الأمر الذي جعلها أحد المحاور التي توليها الجزائر اهتماما كبيرا، ولمعالجة هذا الموضوع قسمنا الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، تطرقنا في المحور الأول إلى مكانة الجزائر في إفريقيا بأبعاده المتعددة كالبعد الجغرافي والتاريخي، وفي المحور الثاني تطرقنا إلى **أدواتالسياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا**، حيثأعطى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بوصوله إلى الحكم في أفريل 1999 أهمية خاصة لسياسة الجزائر الخارجية تجاه إفريقيا وانتهج دبلوماسية نشطة وفعالة في توثيق العلاقات مع الدول الإفريقية، وحاولنا في المحور الثالث إبراز **دور الجزائر في تطوير القارة الإفريقية**، وذلك من خلال مساهمتها في تطوير البنية المؤسساتية للقارة الإفريقية ،فقد ساهمت الجزائر في تأسيس وتفعيل العديد من الهيآت والمنظمات الإفريقية كمنظمة الاتحاد الإفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا– النيباد–، كما عملت الجزائر على تدعيم الأمن والسلم في إفريقيا من خلال مجموعة من المبادرات ، ولعبت دور الوساطة في حل النزاعات الإفريقية، كالنزاع الإثيوبي الإرتيري.

الكلمات الدالة:السياسة الخارجية.الجزائر .إفريقيا.السياسية الجزائرية.

Résumé:

La présente contribution met la lumière sur la politique extérieure de l'Algérie à l'égard de l'Afrique allant de 1999 jusqu'à l'année 2016. En fait, l'Afrique constitue un centre d'intérêt extrêmement important pour la politique extérieure algérienne. L'Algérie est liée étroitement à l'Afrique historiquement, géographiquement, économiquement et culturellement ; d'où découle la spécificité des relations et intérêts existants entre les deux parties. Notre questionnement tournera autour de trois axes principaux : le premier aborde la place de l'Algérie en Afrique dans ses diverses dimensions telles que les dimensions géographique et historique. Le deuxième axe est consacré aux outils de la politique extérieure de l'Algérie en Afrique. En arrivant au pouvoir en Avril 1999, le président Abdelaziz Bouteflika accorde une importance particulière à cette politique en misant sur une démarche diplomatique efficace et active pour solidifier les relations avec les pays africains. Dans le troisième axe, nous tenterons de mettre en relief le rôle de l'Algérie dans le développement du continent africain, notamment à travers sa participation dans le développement des structures institutionnelle du continent. Dans cette optique, l'Algérie a contribué à la création et la mise en place de plusieurs instances et organisations : comme l'organisation de l'Union Africaine, le nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD). Elle a également contribué grandement au maintien de la sécurité et de la paix dans le continent par le biais de multiples initiatives, à l'exemple de son rôle de médiateur pour mettre fin aux conflits, comme le conflit entre l'Ethiopie et l'Erythrée.

Mots clefs: politique extérieure. L'Algérie. L'Afrique. La politique de l'Algérie.

Summary:

This study has shed light on the foreign policy of Algeria in respect of Africa in a period from 1999 until 2016. In fact, Africa is an extremely important focus Algerian foreign policy. Algeria is closely linked to Africa historically, geographically, economically and culturally; hence the specificity of relationships and interests is arisen, what made that Algeria attaches great importance for it.

To better understand this, this study is divided into three main areas: the first addresses the place of Algeria in Africa in all its various dimensions such as the geographical and historical dimension. The second axis is devoted to the **tools of foreign policy of Algeria in Africa**; since he came to power in April 1999, President Abdel Aziz Bouteflika has given special importance to this policy and put in place an effective and active diplomatic effort to strengthen relations with African countries. In the third area, we have tried to highlight the **role of Algeria in the development of the African continent**; this is done through participation in the development of the institutional constitution of the continent. In this context, Algeria has contributed to the creation and implementation of several bodies and organizations such as the organization of the African Union, the New Partnership for Africa's Development -NIPAD-. Algeria also worked to maintain security and peace in this continent through multiple initiatives, and played the role of mediator to end conflicts like the conflict between Ethiopia and Eretria.

Key words:foreignpolicy. Algeria. Africa. Algeria'spolitical.

مقدمة:

تعتبر الدائرة الإفريقية واحدة من الدوائر الهامة للسياسة الخارجية الجزائرية، حيث ترتبط الجزائر بإفريقيا ارتباطا وثيقا تاريخيا وجغرافيا واقتصاديا ، ومن هذه المنطلقات تبرز خصوصية العلاقات والمصالح الجزائرية في إفريقيا، الأمر الذي جعلها أحد المحاور التي توليها الجزائر اهتماما كبيرا، وتشغل حيزا في فكر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ولقد حرصت الجزائر على تدعيم العلاقات الجزائرية الإفريقية في مختلف المجالات والأصعدة، وقد تبلور ذلك في كلمات وخطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة التي ألقاها في عدة محافل ومنتديات إفريقية كانت تهدف في معظمها إلى تعميق العلاقات الجزائرية الإفريقية.

الإشكالية:

ما طبيعة الدور الذي تلعبه الجزائر تجاه القارة الإفريقية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بوضع فرضيتين أساسيتين:

1- تزايد نشاط السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا مرتبط بوجود إرادة سياسية جزائرية في لعب دور محوري في القارة الإفريقية.

2- تخوف الجزائر من تصدير أزمات القارة الإفريقية إليها كان عاملا أساسيا في تفعيل السياسة الخارجية الجزائرية لحل هذه الأزمات.

ولمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المناهج العلمية المساعدة في عملية التحليل أبرزها:

1-**المنهج التاريخي:** الذيتم استخدامه فيعرض نشاط السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا خلال حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

2- **المنهج الوصفي:** لقد وظف المنهج الوصفي في عملية وصف كل ما أحاط بنشاط الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي من خلال عرض مظاهر وأبعاد ذلك.

3-**منهج تحليل المضمون:** تم الاستعانة به في تحليل بعض خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقةلمعرفة مدى إدراكصانع القرار الجزائريلأهمية تفعيل السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا.

أما فيما يخص **الإطار النظري** فقد اعتمدنا في عملية التحليل على نظرية الدور التي تعتبر من النظريات الحديثة التي عرفها الحقل المعرفي للعلوم السياسية، وهي تساعد على معرفة الأدوار التي يلعبها مختلف الفاعلين في العلاقات الدولية، ومدى تأثيرها على مكانتهم الدولية، ولذلك سنحاول توظيفها في فهم الدور الجزائري في قارة إفريقيا، وتأثير ذلك على مكانة الجزائر الإقليمية والدولية.

وتهتم هذه النظرية بدراسة سلوكيات الدول بوصفها "أدوارا سياسية"، تعبر عن محصلة ما تقوم به الوحدة الدولية من أفعال وسلوكيات في ممارسة نشاطها الخارجي قصد تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية، وذلك وفقا لما يراه صانع القرار بأنه مناسب لدولته وللوظائف التي يجب أن تقوم بها في المجال الدولي وبذلك يعرف الدور بأنه: "**موقف واتجاه سياسي، ناتج عن منظار تتداخل في تشكيله جملة من المحدّدات الأساسيّة أهمها هويّة المجتمع، ووضعه السياسي**

والاجتماعي، وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة"[1].

وتبرز أهمية تحديد قدرة الدولة على إدراك نتائج قيامها بدور ما أو جملة أدوار معينة، بحسب قدرتها على "إدراك الدور" وحساب نتائجه، والاستعداد للتعامل مع جميع الاحتمالات الناتجة عنه، فالدور الذي تلعبه أي دولة هو مرتبط أساسا بتوجهات سياستها الخارجية[2]، والتي يمكن من خلالها تحديد طبيعة الدور الذي تسعى هذه الدولة إلى لعبه، فإذا كان توجهها إقليميا فسنجد أن أغلب أدوارها ستكون على هذا المستوى، وهو ما تعبر عنه مختلف التصرفات التي تقوم بها والقرارات التي تتخذها، ويتغير الوضع بتغير التوجه، ويتحدد دور الدولة على المستويين الإقليمي والدولي بحسب قدراتها الذاتية الثابتة والمتغيرة، فالقدرات الثابتة تشمل الموقع والمساحة والسكان والموارد الطبيعية، أما القدرات المتغيرة فتشمل القدرات الاقتصادية والعسكرية والمهارات البشرية، والمستوى التكنولوجي، ومعدلات النمو الاقتصادي والتطور الديمقراطي والاستقرار الداخلي والاندماج والاستقرار الوطني، ولذلك فإن تحديد قدرات الجزائر الذاتية الثابتة والمتغيرة يمكّننا من فهم طبيعة الدور الجزائري في إفريقيا.

وهناك نظرية أخرى انبثقت عن نظرية الدور وهي امتداد لها تسمى "نظرية الدور البنيوية"، حيثتجمع بين نظريتي الدور والنظرية البنيوية، وتركز على دراسة البناء الاجتماعي للدولة، ودور القيمفي تشكيل أدوار الدول ومواقفها اتجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية[3].

---

[1]–Steven J.Campbell, **Role Theory, Foreign Policy Advisors, and U. S. Foreign Policy Making** (USA: Departement of Government in International Studies of Southern CaliforniaInternational Studies Association, February1999), p11.

[2]-زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**، ط2 ؛ طرابلس، دار تالة، 1999، ص119.

[3]- كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمعهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية، جوهانسبورغ 2001/10/18: إبراهيم رمالي، **مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة1999– 2003 : الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة**، الجزائر ، منشورات ، 2003، ص466.

- Christian Reus-Smit,"Construtivism, "in Scott Burchill et al (Eds), **Theories of International Relations**(New York :Polgrave, 2nd.Edn, 2001), p.210.

1- مكانة الجزائر في إفريقيا

أ-العامل الجغرافي

تقع الجزائر شمال قارة إفريقيا وتعتبر بذلك بوابتها الشمالية نحو أوروبا ، وتشكل الصحراء العمق الإفريقي لها، ومن هنا جاء تقاطعها الجغرافي مع منطقة الساحل الإفريقي، كما أن للجزائر حدود مع سبعة بلدان إفريقية هي ليبيا، تونس، المغرب، موريطانيا، الصحراء الغربية، مالي، النيجر، فطبيعة الموقع الجغرافي بالنسبة لإفريقيا دفع بالجزائر إلى الالتفات لهذه المنطقة بحثا عن تفعيل أطر وقنوات الحوار والتعاون معها عبر مختلف الآليات والهياكل التكاملية خاصة في ظل انتشار التكتلات في العالم، وبذلك يعتبر البعد الإفريقي أحد أركان الشخصية الجزائرية، وإحدى أهم الدوائر المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية وهذا ما أكده الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في العديد من المناسبات. "**...إن الجزائر قد اعتبرت نفسها على الدوام بلدا إفريقيا في المقام الأول دون التنكر لإنتمائها للعالم العربي والمتوسطي، لكننا في الجزائر نفكر تفكيرا إفريقيا ونربط مصيرنا بمصير إفريقيا...**"[1].

ب- العامل التاريخي

ترتبط الجزائر بإفريقيا تاريخيا، حيث كانت سببا في تحرر العديد من البلدان الإفريقية إبان الحقبة الاستعمارية، ومنها المستعمرات الفرنسية، وذلك لأن فرنسا كانت تتمسك بالجزائر لما تحتويه من ثروات، فلما اشتدت الثورة الجزائرية كان لزاما عليها أن تتفرغ لهذه الثورة وتجهضها بكل الوسائل، فاضطرت إلى تحرير العديد من الدول الإفريقية التي كانت تحتلها على غرار تونس والمغرب، وبذلك فإن تحرر تلك الدول كان بفضل اندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954، وبالمقابل لاقت ثورة الجزائر دعما إفريقيا حتى تحقيقها للاستقلال ، ومنذ ذلك الحين أصبح مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها مبدءا ثابتا في السياسة الخارجية الجزائرية وصارت تدافع عنه في مختلف المحافل الدولية، وقد ساهمت الجزائر في تحرير العديد من الدول الإفريقية المستعمرة من خلال دعمها لحركات التحرر بها عبر مختلف الوسائل بما فيها المساعدات العسكرية([2]).

---

[1]- ناصيف حتي، العرب والأفارقة في عالم متغير في: **العرب وإفريقيا**، (ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1987)،ص 714..

[2]- محمد فائق، فاق العلاقات العربية الإفريقية،العرب والدائرة الإفريقية(بيروت: مركز دراسات الوحدة الإفريقية،2005)، ص249.

وانضمت الجزائر إلى الجبهة العالمية للدفاع عن قضايا التحرر بدءا بمؤتمر باندونغ عام 1955 والذي شاركت فيه جبهة التحرير الجزائرية كممثل شرعي للشعب الجزائري، كما شاركت في مؤتمر غانا عام 1957 الذي دعا إليه نكروما بعد استقلال غانا في نفس العام، وقد أتيح فيه لممثلي جبهة التحرير الجزائرية فرصة عرض قضيتهم على المؤتمر، فقدموا ثورتهم على أنها ثورة إفريقية إلى كون أنها ثورة عربية إسلامية، وكان هذا خطا ذكيا في استراتيجية الثورة الجزائرية استفادت منه الجزائر بحصولها على تأييد الافارقة، حيث اعترف المؤتمر بجبهة التحرير الجزائرية باعتبارها الممثل الشرعي للجزائر، وقرر أن تقوم ثلاث بعثات دبلوماسية مشتركة تطوف الدول الإسكندنافية ودول وسط امريكا وأمريكا الجنوبية تدعو إلى القضية الجزائرية في محاولة للحصول على أصوات هذه الدول لتأييد القرار الخاص بالجزائر في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1958 ، وقد كان نتيجة هذا التحرك أن أشار القرار ولأول مرة إلى وجود الحرب الجزائرية، ولم تعد الأمم المتحدة تنظر إلى ما يحدث في الجزائر باعتباره من شؤون فرنسا الداخلية[1].

وقد شاركت الجزائر في تأسيس أول جبهة إفريقية للتحرر من الإستعمار سنة 1961 وذلك في ميثاق الدار البيضاء الذي قام بين كل من مصر وغانا وغينيا ومالي والمغرب وجبهة التحرير الجزائرية والذي اعلنت فيه عن التصميم على تحرير الاراضي الإفريقية التي مازالت تحت السيطرة الاجنبية وذلك بإعطائها العون والمساعدة الممكنة بما فيها السلاح والتدريب العسكري لحركات التحرير الإفريقية لإنهاء الإستعمار بكل أشكاله، وانضمت الجزائر إلى حركة عدم الإنحياز التي كان من أهم مقاييس الإنضمام إليها تأييد حركات التحرر ([2]).

وفي فترة السبعينات التي عرفت فيها السياسة الخارجية الجزائرية نشاطا مكثفا في عهد الرئيس هواري بومدين وبقيادة وزيره للخارجية عبد العزيز بوتفليقة لعبت الجزائر دورا كبيرا في الدفاع عن القضايا الإفريقية في إطار إثارة موضوع التعاون جنوب جنوب وذلك في ظل حركة عدم الإنحياز التي كانت الجزائر عضوا فعالا بها، حيث تبنت المطالب العربية والإفريقية الهادفة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على التعاون جنوب جنوب، وذلك كوسيلة للتخلص من الهيمنة الغربية على النظام الاقتصادي العالمي والذي أصبحت فيه دول العالم الثالث بمن فيه إفريقيا دولا

[1]- محمد محمد فايق،>>ثورة 23 يوليو وإفريقيا في: المرجع نفسه، ص110

[2]-Sid Ahmed,Nor-Sud :les enjeux,Alger,o.p.u 1981 ,p 15.

تابعة([1])، لكن هذا النشاط على المستوى الإفريقي أصبح محدودا إن لم نقل معدوما في ظل أزمة التسعينات التي شهدتها الجزائر بحدوث انفلات أمني داخلي في البلاد أثر على كافة المجالات بما فيها المجال الخارجي.

2- أدوات السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا

لقد أعطى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بوصوله إلى الحكم في أفريل 1999 أهمية خاصة لسياسة الجزائر الخارجية تجاه إفريقيا وانتهج دبلوماسية نشطة وفعالة في توثيق العلاقات مع الدول الإفريقية. " **...وعلى الصعيد الخارجي تواصل الجزائر بكل ثبات جهودها الصادقة قصدتعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية....كما يشكل التعاون مع البلدان الإفريقية أحد أولويات تحركها الدبلوماسي، باعتبار إفريقيا عمقا إستراتيجيا وإطارا ملائما للتعبير عن تضامنها مع شعوب القارة من أجل نصرة القضايا العادلة**"([2]).

وقد اتسمت سياسة بوتفليقة تجاه إفريقيا بالهدوء والاعتدال والعمل على تنمية القارة الإفريقية وذلك من خلال عدة أساليب أهمها:

1- دبلوماسية القمة: وهو أسلوب تنمية العلاقات بين الدول ودفعها من خلال عدة لقاءات قمة على مستوى رؤساء الدول، حيث حرص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على حضور أغلب القمم الإفريقية التي انعقدت لمعالجة مختلف المشاكل التي تعانيها القارة، خاصة خلال العهدتين الرئاسيتين الأولى والثانية.

2- دبلوماسية التنمية: سعت الجزائر إلى العمل من أجل تنمية القارة الإفريقية، وذلك بدءا بتخفيض الديون الإفريقية من خلال طرح هذه القضية أمام المحافل الدولية والبحثعن حلول جذرية لها، وتحقيق التنمية الاقتصادية، والسياسية التي لا تتأتى إلا بتحقيق الاستقرار الأمني، لذلك ساهمت الجزائر في حل العديد من النزاعات الإفريقية، وتشارك في تسوية بقية النزاعات العالقة، واهم ماقامت به الجزائر لتحقيق ذلك هو طرحها لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد مع مجموعة من الدول الإفريقية

[1]- كلمة في المنتدى الإفريقي للسلم، الجزائر،1999/11/07في إبراهيم رمالي، مرجع سبق ذكره،ص466.
[2]- خالد السرحاني، **عودة الحساسية إلى السياسة الإقليمية للجزائر:**
[http:/ www .Ahram.org.eg/acpss.] , novembre 2005

وبذلك بقيت الدائرة الإفريقية تلعب دورا مهما في السياسة الخارجية للجزائر التي ظلت تدافع عن مختلف القضايا الإفريقية عبر المحافل الدولية، وأمام العديد من الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي، ومجموعة الثمانية التي كانت الجزائر تشارك دوريا في القمم التي تعقدها[1]بحيث ركزت الجزائر في مسعاها لاستعادة سمعتها الدولية على الدائرة الإفريقية، وسعت إلى لعب دور محوري بها، الأمر الذي جعلها تدخل في منافسة مع بعض الدول التي تطلعت إلى لعب نفس الدور في المنطقة كليبيا[2].

3- دور الجزائر في تعزيز السلم والامن والتنميةبالقارة الإفريقية

أ- تطوير البنية المؤسساتية للقارة الإفريقية

لقد ساهمت الجزائر في تأسيس وتفعيل العديد من الهيآت والمنظمات الإفريقية كمنظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست سنة 1963 وكانت الجزائر عضوا فاعلا فيها من خلال التزامها بقراراتها وحرصها على التواجد في كل القمم التي تعقدها، بالإضافة إلى طلب استضافة بعضها على غرار القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية والتي امتدت من 12 إلى 14 جويلية 1999، بمشاركة 45 دولة وحكومة إفريقية، وقد شهدت حضور أمناء المنظمات الدولية والإقليمية كمنظمة الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمة الفرانكفونية، والمنظمات الدولية المتخصصة كاليونسكو، منظمة الفاو، كما شارك فيها ممثلون عن بعض الدولالعربية الإسلامية كالسعودية، العراق،إيران، وقد كانانعقادهذه القمة في مثل هذا التوقيت المتزامن مع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة في الجزائر دعما لسياسة الجزائر الخارجية، وتعزيزا لموقعها في التوازنات الدولية الجديدة([3]).

وقد اكتسبت القمة الإفريقية بالجزائر أهمية كبيرة، حيث سجلت أعلى نسبة مشاركة للرؤساء الأفارقة مقارنة بمؤتمرات القمم السابقة، إضافة إلى تسجيلها لحضور رؤساء لأول مرة بعد غياب طويل كالعقيد معمر القذافي، وذلك من خلال جهود الجزائر واتصالاتها المكثفة بالقادة، كما كان لهذه القمة أهمية بالغة بالنسبة للجزائر؛ لأنها تعتبر أول قمة افريقية تعقد بها بعد القمة الخامسة

---

[1]-AbdelkaderBousselham, **regards sur la diplomatie Algérienne,** Alger: Casbah- Edition), 2005,p2

[2]- سامية بيبرس،**القمة الإفريقية 35 في الجزائر**، السياسة الدولية، عدد138،(أكتوبر1999)،ص205.

[3]- المرجع نفسه، ص ص205- 208.

التي استقبلتها سنة 1968، إضافة إلى أنها جاءت بعد الأزمة الداخلية التي عرفتها في التسعينات، بحيث لم يتم فيها انعقاد أي مؤتمر دولي بالجزائر[1]، فكانت هذه القمة محاولة لاستعادة الجزائر مكانتها على الخريطة العالمية بعد العزلة التي عاشتها لأكثر من عشرية، وأهمية منظمة الوحدة الإفريقية بالنسبة للجزائر أكده الخطاب السياسي للرئيس بوتفليقة: " .... **وبصفتها عضوا مؤسسا لمنظمة الوحدة الإفريقية بعد الإستقلال، لا تزال الجزائر ترى أن المنظمة القارية تلعب دورا أساسيا في تأكيد الهوية السياسية وتحقيق الوحدة الإقتصادية للقارة...**".

وبعد هذه القمة ساندت الجزائرتوجه أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية نحو إنشاء تجمع إقليمى قارى سياسى هدفه تحقيقالوحدة السياسية والاقتصادية دون المساسباستقلال الدول سمي بالإتحاد الإفريقي والذي ساهمت الجزائر بقيادة الرئيس بوتفليقة في تأسيسه،من خلال المشاركة في القمة الإستثنائية الرابعة بسيرت في 09 سبتمبر 1999 الذي نتج عنها إعلان سيرت والذي أعلن فيه المشاركون عن عزمهم في التوصل إلى إطار مؤسسي جديد للعمل الإفريقي المشترك سمي بالإتحاد الإفريقي يستفيد من التجارب الإفريقية السابقة خاصة منظمة الوحدة الإفريقية([2]).

وتأسيسا لذلك بادرت الأمانة الإفريقية لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى إعداد الصياغة الأولية لمشروع القانون التأسيسي لهذا الإتحاد الجديد وهو المشروع الذي تمت دراسته من جانب الخبراء والمتخصصين، ثم اعتمدت صياغته النهائية في 11 جويلية 2000 خلال انعقاد قمة لومي(توجو) وهي القمة السادسة والثلاثون وذلك بعد أن وقعت عليه 27 دولة من بينها الجزائر، وقد تم الإعلان الرسمي عن تأسيس الإتحاد الإفريقي في 26 ماي 2001 بعد تصديق ثلثي دول القارة (36 دولة منها الجزائر من إجمالي 54 دولة)على الميثاق التأسيسي له، وقد دشنت القمة الإفريقية السابعة والثلاثون التي تم عقدها في لوساكا عاصمة زامبيا في الفترة من 9 – 11 جويلية 2001 الميلاد الرسمي للإتحاد الإفريقي ([3])، ومنذ ذلك الحين والجزائر تحرص على حضور كافة اجتماعات قمم الإتحاد الإفريقي الذي تعتبره المؤسسة الإقليمية الهامة التي يجب اللجوء إليها لحل مختلف مشاكل القارة الإفريقية ومنها مشاكل الساحل الإفريقي.

[1]- كلمة في الدورة 54 لمنظمة الأمم المتحدة نيويورك 1999/09/20.في: إبراهيم رمالي، مرجع سبق ذكره،ص 495.
[2]- حسين امحمد مسعود، **الدور الإقليمي الليبي تجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة(1999-2005)**،(ليبيا: مجلس الثقافة العام،2010)، ص229.
-[3]- المرجع نفسه،ص ص 230 – 231.

وقد ظهر دور الجزائر في الإتحاد الإفريقي من خلال التزامها بكافة القرارات الصادرة عنه، والمشاركة في تفعيله عبر العديد من الأليات منها ألية الوساطة في حل النزاعات الإفريقية، ومن خلال العمل على تنمية القارة عبر مبادرات تكاملية أبرزها على الإطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا – النيباد –

والنيباد هي مبادرة تم اقتراحها من قبل رؤساء خمس دول إفريقية هم؛ الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس النيجيري أوليسغونأوباسانجو، الرئيس السنغالي عبد الله واد، رئيس جنوب إفريقيا ثابومبيكي، والرئيس المصري حسني مبارك، وهي عبارة عن خطة عمل مفصلة للخروج بالقارة الإفريقية من الفقر والتهميش، وبالالتزام بالحكم الراشد، الديمقراطية، حقوق الإنسان، والعمل على تحقيق السلم والأمن كأساس لتجسيد هذه الشراكة التي تقوم على المشاركة مع الأطراف الخارجية وليس على المعونة فقط(1).

وتكمن أهمية المبادرة فى أنها قد تضمنت عدة قطاعات تعتبر من الأولوياتالأساسية فى التنمية مثل الزراعة، والتعليم، والصحة، والتكنولوجيا، والبنيةالتحتية، والبيئة، والاتصالات، وتعزيز الأمن ، وتشجيع الاستثمارات،(2) ومنذ نشأةالمبادرة والخبراء يعتبرونها "خطة مارشال" للقارة الأفريقية، حيث أن هدف مبادرةالنيباد هو القيام بما لم تستطع المبادرات السابقة عمله، وتتولى الجزائر في إطار هذه الشراكة ملف التنمية البشرية الذي يحتوي على برامج بناء القدرات لخلق كوادر وطنية قادرة على نهوض الدول الإفريقيةبمسئولياتها فى تحقيق التنمية السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية، وقد أبدت العديد من الدول والمؤسسات المانحةاهتماماً عاليا بدعم البرامج الخاصة بهذا القطاع خاصة في ظل الإتصالات المكثفة التي تقوم بها الجزائر لجلب اهتمام هؤلاء الشركاء(3).

كما ساهمت الجزائر في إنشاء الآلية الأفريقيةلمراجعة النظراء فى مارس 2002 ، وهى إحدى أجهزة النيباد الرئيسية، ومهمتها مراجعة وتقييم مدى التزام الدول الاعضاء بالمعايير الخاصة بالحكم الجيد، والإدارة الاقتصادية ، وإدارة المشروعات. وبموجب هذه الآلية تسمح الدول المنضمة إليها بزيارتها، وكتابة تقارير حول مايجرى فيها، وأوضاع النظم البرلمانية والديمقراطية، وحقوق

1- Martin Ohouda, **leNepa**de**t** **les**e**n**j**e**ux du d**é**vel**o**ppementen**Afrique**, paris,2002,p12 .

2- Abderrahmane Mebtoul ,**enjeux et deffis du second mandat du president Boutaflika**, (editionsCasbah,Alger ,2005),p70.

3-ibid

الإنسان، والحكم الرشيد، وحرية الصحافة، ثمّ يتم إعداد التقرير النهائى عن هذه الدول متضمنا تحليلالبيانات والمقابلات، ولا يتم إصدار التقرير النهائى إلا بعد مشاورات مكثفة مع الدولالمعنية من أجل ضمان دقة ما جاء به، وإتاحة الفرصة للحكومة للرد عليه ، وبعد ذلكتقوم الهيئة الإشرافية للآلية بمناقشة التقرير قبل أن يرفع إلى رئيس هذه الدولة،ويعلن التقرير وترسل نسخة منه إلى المؤسسات الإقليمية، والبرلمان الإفريقى،واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والاتحاد الأفريقي([1]).

والإجراءات الخاصة بهذه الآلية تتم طواعية، وبدون أية تدخلات خارجية، وهى بمثابة حوار بينالأصدقاء للتعرف على التجارب الناجحة فى هذا النطاق فى بعض الدول للاقتباس منها،أو قبول توصيات من الآخرين لتحسين أداء وكفاءة الأجهزة الحكومية، وتمويل هذهالآلية الإفريقية حيث قرر الرؤساء الأفارقة عدم السعى للحصول على أية مساعداتأجنبية في هذا الصدد.

وبالرغم من الدور الريادي الذي لعبته الجزائر على الصعيد المؤسساتي الإفريقي، وجهودها في إخراج القارة الإفريقية ومنها دول الساحل الإفريقي من دائرة التخلف، إلا أنها اصطدمت بواقع إفريقي جد صعب، حيث بقيت الدول الإفريقية تعاني نفس المشاكل ومنها انتشار النزاعات، الفقر، المديونية، فالإرادة الجزائرية في إخراج القارة من العزلة والتهميش لم تلق صدى دوليا على وجه الخصوص ، فقد حصلت على مجرد وعود لا أشياء ملموسة خاصة فيما يتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "النيباد"، ولم تحقق الأهداف المرجوة بالوصول إلى نسبة نمو تقدر بـ 7 %، وتخفيض نسبة الفقر إلى حدود 7 % خاصة في ظل الإمكانيات المحدودة التي تقف عائقا أمام تفعيل الأطر التعاونية بالقارة[(2)].

كما أن مرافعة الجزائر باسم القارة الإفريقية أمام الأطراف الدولية خاصة الدول الأكثر تصنيعا في العالم كانت نتائجه جد محدودة في غياب إرادة دولية لإخراج القارة من الفقر والضعف لأنها تدرك بأن ذلك لا يُعدّ في صالحها ويؤثر على علاقة التبعية بين الطرفين، وقد جاء تصريح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة خلال افتتاح القمة المخصصة للتفكير حول الشراكة الجديدة

[1]-MartinOhouda, op.cit, p10

[2]- صابر.ح، «الرئيس بوتفليقة يعرب عن أسفه لعدم إلتزام شركاء إفريقيا بتعهداتهم»، **المستقبل** (أسبوعية جزائرية)، عدد1147، (22 مارس 2007)، ص03.

من أجل تنمية إفريقيا مؤكدا لذلك بقوله:"**إن الشركاء الدوليين قد التزموا بتعهدات لمرافقتنا مرافقة فعلية في تطبيق مشاريع النيباد...وأن الشركاء هؤلاء ليسوا منزهين عن حسابات تخدم مصالحهم أكثر من مصالحنا...**"[(1)].

– كما ترجع الدول الصناعية عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه قارة إفريقيابما فيها تخفيض الديون إلى غياب الحكم الراشد في الكثير من الدول الافريقية ،وهذا ما يشكل عائقا أمام تحويل القوة الكامنة للدولة في إفريقيا الى قوة فعلية.

ب– تدعيم الأمن والسلم في القارة الإفريقية

تعد القارة الإفريقية من أكثر مناطق العالم تعرضا للعمليات الإرهابية، فحسب ما جاء في صحيفة " لوسولاي" السنغالية فإنّ إفريقيا سجلت أكثر من 296 عملية إرهابية ما بين سنة 1990 و2002[(2)]، زادت من حالة اللاإستقرار في القارة الإفريقية، وقد انعكس هذا الوضع الإفريقي المتأزم سلبا على الوضع في الجزائر وزاد من تدهوره، وذلك راجع إلى موقع الجزائر الحساس بالنسبة لإفريقيا جهة الصحراء (الجنوب الجزائري) التي تشكل العمق الإفريقي للجزائر، فقد كانت هذه المنطقة عرضة للعمليات الإرهابية، وذلك بسبب طول الحدود التي يبلغ طولها 6280 كلم أين تتواجد أعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، كما عرفت عمليات تهريب، وتجارة المخدرات، وسلسلة من الاعتداءات التي استهدفت بعض المواطنين الجزائريين.

وقد كان الجنوب الجزائري مركزا للعديد من العمليات الإرهابية. التي كانت تقوم بها عناصر حركة الأزواد . الطوارق . (وهم لاجئون من الطوارق الماليين والنيجيريين) ضد القوات الحكومية لمالي والنيجر، إضافة إلى العمليات الإرهابية التي استهدفت المصالح الجزائرية، حيث قامت الجماعة السلفية للدعوة والقتال بقيادة "عمار صايفي" المعروف "بعبد الرزاق بارا" باختطاف أكثر من 30 سائح أوروبي معظمهم ألمان من الصحراء الجزائرية في أفريل 2003، والذين أُفرج عنهم بفضل التنسيق بين عدة دول الجزائر، مالي، ألمانيا، سويسرا[(3)]، ويدخل هذا التنسيق في

---

[1]- المرجع نفسه، ص 03.

[2] - جمال إسماعيل،« القانون الدولي ومكافحة الإرهاب العابر للحدود»، **الجيش**، عدد492،(جويلية 2004)، ص22.

[3]- عبد النور بن عنتر،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، الجزائر، المكتبة العصرية،2005، ص ص49 - 55.

إطار التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب الذي سعت الجزائر إلى أن تكون طرفا مؤثرا فيه لتحقيق بعض المكاسب السياسية، كالعودة إلى الساحة الدولية وفك العزلة التي لازمتها لسنوات.

وانطلاقا من هذا الواقع جاءت المبادرات الأمنية للجزائر على المستوى الإفريقي، وكان أبرزها المعاهدة الإفريقية للوقاية من الإرهاب ومكافحته، والتي تم الإعلان عنها خلال القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالجزائر في تاريخ 14 جويلية 1999، ودخلت حيز التطبيق في سنة 2002، و كانت الجزائر أول دولة صادقت عليها، وقد دُعّم هذا الاتفاق بإنشاء مركز للدراسات والبحوث حول الإرهاب على هامش مؤتمر مكافحة الإرهاب الذي تم انعقاده بالعاصمة الجزائرية في سبتمبر 2002، وذلك في إطار الاتحاد الإفريقي[1]، وتم تدشين هذا المركز الذي أصبحت الجزائر مقرا له في 14 أكتوبر 2004[2]، وكان من ضمن أهدافه؛ جمع المعلومات، القيام بالدراسات والتحاليل حول ظاهرة الإرهاب، والعمل على تنظيم دورات تكوين ومحاضرات بمساعدة منظمات دولية مختلفة [3].

وفي إطار إجراءات نشر الأمن والسلم بالقارة الإفريقية وقعت الجزائر على هامش الدورة العادية الثامنة للمجلس التنفيذي للإتحاد الإفريقي في21 جانفي 2006 بالخرطوم عاصمة السودان على معاهدة عدم الاعتداء والدفاع المشترك للإتحاد الإفريقي، وهذه المعاهدة تتكون من 23 مادة، وتشجع الدول الأعضاء على ترقية التعاون بين الدول الإفريقية في ميدان الدفاع والأمن[4]، كما لعبت الجزائر دور الوساطة في حل النزاعات الإفريقية، ومنها النزاع الإثيوبي الإريتري الذي دام لسنوات، والذي تولى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إدارته في إطار دبلوماسية القمة التي نتج عنها الاتفاق القاضي بإنهاء النزاع، والذي تم توقيعه بالجزائر في 12 ديسمبر2002 [5].

ويضاف إلى ذلك جهود الجزائر بوقف الحرب الأهلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية(الزئير سابقا) من خلال حث الأطراف على تطبيق اتفاق(لوزاكا) لوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في 10 جويلية 1999[6]، ثم مبادرة الجزائر بعقد قمة مصغرة في 30 أفريل

1- جمال إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص22.
2 - المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب»، **الجيش**، عدد 499، فيفري 2005، ص19
3- جمال. إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص23 .
4- ب. بوعلام،« معاهدة عدم الاعتداء والدفاع المشترك للإتحاد الإفريقي»، **الجيش**، عدد 511،(جانفي 2006)، ص 21.
5- محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية**، (بيروت، دار الجيل،2004)،ص207.
6- الطيب توهامي،«دبلوماسية المهام الصعبة»، **الجيش**،عدد445، (أوت 2004)،ص18.

2000 خصصت لدراسة الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعوة الأطراف المتنازعة إلى الالتزام باتفاق لوزاكا، بالإضافة إلى الجهود الجزائرية الحالية لحل أزمة دارفور بالسودان في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، والأزمة الداخلية بالصومال، حيث قامت الجزائر بقرار من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتقديم دعم لوجيستيكي، وذلك بإرسال 05 طائرات إليوشين- 76. ، و03 طائرات من نوع أركيل س130 لضمان نقل القوات والأجهزة العسكرية في مهمة إفريقية للسلم بالصومال[1]. "... **ومن جهة أخرى فإن بؤر التوتر الموجودة في إفريقيا تصير منذ بضعة أشهر موضوع نشاط دبلوماسي حثيث تقوده الجزائر، المكلفة برئاسة منظمة الوحدة الإفريقية، وذلك بالتعاون الوثيق معها، ومع الأمين العام للأمم المتحدة والقوى المعنية مباشرة...**"[2]

أما موضوع الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تشكل مصدر تهديد رئيسي للأمن والسلم في العالم، قامت الجزائر في أفريل 2006، باستدعاء مجموعة من الخبراء الأفارقة والدوليين في مجال الهجرة والتنمية تطبيقا للقرار الذي خرجت به قمة الاتحاد الإفريقي بالخرطوم . السودان . في 23 جانفي 2006، والذي تم بموجب اقتراح جزائري للقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالقارة الإفريقية، وقد تدعمهذا الاتفاق في اجتماع الجزائر في 2006 بمخطط عمل إفريقي لمكافحة هذه الظاهرة يتضمن مجموعة من الإجراءات التي مست كافة المستويات؛ الوطنية والقارية و الدولية، مثل تعزيز آليات مكافحة شبكات التجارة بالأشخاص، تحسين ظروف تشغيل الشباب، إدراج إجراءات قانونية فعالة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وكذا ضرورة التنسيق الأوروبي الإفريقي لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مع رفض فكرة إنشاء مخيمات لتمركز المهاجرين في الدول الإفريقية، وكذا سياسات الهجرة المنتقاة([3]).

وقد كان يهدف النشاط الدبلوماسي المتنامي للجزائر في القارة الإفريقية في مجال السلم والأمن إلى لفت انتباه المجتمع الدولي للدور الذي أصبحت تلعبه الجزائر إفريقيا والذي تساهم به في تحقيق الاستقرار الإقليمي ومن ثم الدولي، وبذلك إقناع الرأي العام العالمي بالنوايا الحسنة للسياسة

[1]-«Sommet de l'U.A, la démarche pragmatique de l'Algérie», **Eljaich**,n523, (février 2007), p16.

[2]- كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في تجمع ريميني للصداقة بين الشعوب، إيطاليا08/23/ 1999 في: **خطب ورسائل**،ج17،3 جويلية، 30ديسمبر 1999 ،ص469.

[3]- كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في تجمع ريميني للصداقة بين الشعوب، إيطاليا08/23/ 1999 في: **خطب ورسائل**،ج17،3 جويلية، 30ديسمبر 1999 ،ص469.

الجزائرية ومحو النظرة التي كانت تربطها دائما بالإرهاب، كما تجسدت الأهمية التي أولتها الجزائر لسياستها الخارجية الإفريقية في استحداث ولأول مرة منذ الاستقلال منصبا وزاريا للشؤون الإفريقية[1]، ومن خلال العمل على إرساء علاقات تعاون مع اثنين من أقطاب القارة الإفريقية، وهما جنوب إفريقيا، ونيجيريا، والعمل على إرساء علاقات التعاون جنوب جنوب، والمساهمة في تفعيل علاقات التشاور والتعاون بين الشمال والجنوب من خلال مختلف المجموعات والمحاور ،إفريقيا . أوروبا، إفريقيا . الصين، إفريقيا . الولايات المتحدة الأمريكية.

ج- الوساطة في حل النزاعات الإفريقية

تنطلق الجزائر في إجراءات الوساطة من احترام مبادئ الإتحاد الإفريقي خاصة تلك المتعلقة بالمعالجة الهادئة للنزاعات واحترام السيادة الترابية للدول،لذلك حرصت الجزائر في كل مرة على أن تكون وساطتها الدبلوماسية في إفريقيا محكومة بمبدإ احترام الوحدة الترابية للدول،كما لعبت الجزائر دور الوساطة في حل النزاعات الإفريقية، ومنها النزاع الإثيوبي الإريتري الذي دام لسنوات، والذي تولى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إدارته في إطار دبلوماسية القمة التينتج عنها الاتفاق القاضي بإنهاء النزاع، والذي تم توقيعه بالجزائر في 12 ديسمبر2002 [2]، ويضاف إلى ذلك جهود الجزائر بوقف الحرب الأهلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية(الزئير سابقا) من خلال حث الأطراف على تطبيق اتفاق(لوزاكا) لوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في 10 جويلية 1999[3]، ثم مبادرة الجزائر بعقد قمة مصغرة في 30 أفريل 2000 خصصت لدراسة الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعوة الأطراف المتنازعة إلى الالتزام باتفاق لوزاكا، بالإضافة إلى الجهود الجزائرية الحالية لحل أزمة دارفور بالسودان في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، والأزمة الداخلية بالصومال، حيث قامت الجزائر بقرار من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتقديم دعم لوجيستيكي، وذلك بإرسال 05 طائرات إليوشين- 76، و03 طائرات من نوع أركيل س130 لضمان نقل القوات والأجهزة العسكرية في مهمة إفريقية للسلم بالصومال[4]،

[1]- جمال إسماعيل،« الهجرة والتنمية»،مجلة الجيش،عدد 518، سبتمبر 2006، ص ص 30-31

[2]- محمد بوعشة، **مرجع سبق ذكره**،ص207.

[3]-«Sommet de l'U.A, la démarche pragmatique de l'Algérie», **Eljaich**,n523, (février 2007), p16.

[4]- كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في تجمع ريميني للصداقة بين الشعوب، إيطاليا23/08/ 1999 في: **خطب ورسائل**،ج3،17 جويلية، 30ديسمبر 1999،ص469.

وفي هذا الإطار صرح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بما يلي:"... **ومن جهة أخرى فإن بؤر التوتر الموجودة في إفريقيا تصير منذ بضعة أشهر موضوع نشاط دبلوماسي حثيث تقوده الجزائر، المكلفة برئاسة منظمة الوحدة الإفريقية، وذلك بالتعاون الوثيق معها، ومع الأمين العام للأمم المتحدة والقوى المعنية مباشرة...**"[(1)].

يضاف إلى هذا الوساطةالجزائرية في حل أزمة الطوارق،فالجهود الجزائرية في حل مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي لم تكن وليدة الظروف الجديدة، وإنما بدأت منذ تفجر الأزمة، حيث خاضت الجزائر انطلاقا من مبدأ حسن الجوار مجموعة من الوساطات الدبلوماسية المتواصلة لحل المشكلة، وترتكز هذه الوساطات على تجسيد الموقف الجزائري الثابت القائم على عدم المساسبالحدود وحفظ الوحدة الترابية للدول ورفض دعوات الانفصال، وعلى ضرورة تعزيز التعاون في المناطق الحدودية المشتركة بين الدول التي تضم قبائل الطوارق في إطار إعادة إدماج السكان المعنيين ومكافحة ظاهرة الهجرة الغير شرعية من خلال تنمية المناطق الحدودية للمنطقة ووضع حد للتهميش الذي يعيشه السكان، إضافة إلى عدم استعمال القوة لحل مشكلة الطوارق، وإعادة إدماج المقاتلين الطوارق السابقين في المؤسسات الرسمية وتسهيل إجراءات عودة اللاجئين الطوارق لبلدانهم الأصلية مؤكدةعلى أن قبائل الطوارق لا يمتون بأي صلة إلى أي تنظيم إرهابي بالمنطقة، وأنهم معروفون بتسامحهم ولا يحملون صفات التطرف.

وعلى هذا الأساس جاءت المبادرات الجزائرية لحل أزمة الطوارق في مالي والنيجر،وأبرز هذه الجهود اتفاق الجزائر في جويلية 2006،لإنهاء النزاع المسلح بين الجيش المالي ومتمردي حركة «تحالف23 ماي من أجل التغيير»،وبذلك استطاعت الجزائر أن تلعب دورا محوريا فيالمفاوضات،نظراللثقةالتيتحظىبهامنطرفيالنزاع،وفي هذاالإطارصرحرئيسجمهورية مالي السابق"تومانيتوري":"**إنأي مفاوضات للسلام بين باماكو والمتمردين التوارق لن تتم دون دور جزائري بارز، لأن الجزائر كانت دائما الوسيط الأول والأخير في مثل هذه المفاوضات لا سيما وأن مسألة التوارق من الملفات التي تحاول الجزائر منذ سنوات معالجتها بكثير من الحزم والحكمة والانضباط،فالجزائرهي التي قادت جميع المفاوضات بين حكومة باماكووتمرد الشمال**

---

[1]- ليلى. س،« الجزائر هي الراعي الوحيد للمفاوضات مع التوارق»، **جريدة صوت الاحرار** (يومية جزائرية)، عدد3057، 05 جويلية 2008، ص 03.

منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي إلى اتفاقات الجزائر لسنة2006، وهي اللاعب الرئيسي في الساحل الإفريقي بشهادة جميع العواصم لدول الجوار، كما لعب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقةدورا بارزا من أجل إقرار السلم والأمن في منطقة الساحل والصحراء".

ولازالت الجزائر تقود مفاوضات دورية بين مختلف الأطراف المتصارعة في منطقة الساحل الإفريقي خلال الفترة الحالية انطلاقا من مبدئها القائم على تغليب الحوار على الحل العسكري، وهو المبدأ الذي تقوم عليه الإستراتيجية االامنية الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي.

الخاتمة

انطلاقا من إدراك الجزائر بأنّ العودة إلى الساحة الدولية يتوقف على استعادة دورها الريادي في القارة الإفريقية جاء تركيز نشاطها الدبلوماسي على الدائرة الإفريقية، حيث استطاعت الجزائر استغلال الدور المحوري الذي لعبته في دعم مواقفها السياسية من مختلف القضايا، وعلى رأسها قضية الصحراء الغربية، وذلك بحصولها على اعتراف بعض الدول الإفريقية التي لها وزن سياسي كبير بالجمهورية الصحراوية مثل جنوب إفريقيا، كما أنّ الدور المحوري الذي لعبته الجزائر، والذي ظهر أيضا من خلال مساهمتها في حل بعض النزاعات عبر آلية الوساطة التي كان فيها اعتراف دولي بجهود الجزائر في ترسيخ قواعد السلم العالمي، ومن خلال مرافعتها عن القضاياالإفريقية كالفقر والمديونية في مختلف المحافل الدولية، أصبحت الجزائر بمثابة الواسطة بين إفريقيا والمجموعة الدولية، وهنا يظهر تأثير الدائرة الإفريقية على السياسة الخارجية الجزائرية، والتي يمكن ربطها بمستوى الحركية التي عرفتها الدبلوماسية الجزائرية في السنوات الأخيرة، حيث كان مكسب الجزائر من سياستها الإفريقية هو مساهمتها في استرجاع جزء من مكانتها الدولية التي تلاشت كليا خلال الأزمة الداخلية.

ومنه فإن الجزائر بثقلها البشري والحضاري وبموقعها الجغرافي المتميز مهيأة لأن تلعب دورا قياديا في إفريقيا يساعدها في ذلك رصيد هام من المواقف المساندة لدول القارة في أصعب فترة مرت بها إفريقيا وهي فترة الإستعمار، وفترة ما بعد الإستقلالالمثقلة بالمشاكل التي خلفتها الفترة التي سبقتها، والتي حاولت فيها الجزائر عبر مسار تاريخي طويل إيجاد حلول لها من خلال تدعيم

حركة التحرر الإقتصادي، وتدعيم حركة التعاون والتضامن الإفريقيين في شتى الميادين عبر عديد المبادرات التي كانت الجزائر من أهم الفاعلين فيها.

ورغم الجهود الجزائرية في تحقيق الأمن والاستقرار داخل القارة الإفريقية إلا أنها اصطدمت بواقع إفريقي جد صعب، منه أن أغلب الاتفاقيات التي تم توقيعها في هذا الإطار لم تكن تلزم الدول الأعضاء فيها بتكييف تشريعاتهم الوطنية وفقا لبنود تلك الاتفاقيات مما حد من فعاليتها،كما أن المصالح المتناقضة بين القادة الأفارقة، والحسابات الضيقة حال دون الالتزام والتقيد بجل الاتفاقيات التي أهملت بدورها التطرق للأسباب الحقيقية التي تقف وراء التهديدات المختلفة للأمن الإفريقي والذي يعد الفقروالنزاعات وغياب الحكم الراشد سببا رئيسيا لها، بالإضافة إلىأن العمل الإفريقي مخترق من قبل جهات أجنبية تملك وسائل ضغط على بعض الدول الإفريقية التي ليس لها قرارات سيادية

ولذلك فإن تفعيل السياسة الجزائرية في إفريقيا يتطلب وضع استراتيجية تعاون على المدى القصير والمتوسط والبعيد، تراعى فيها جميع العوامل التي بإمكانها تفعيل هذا التعاون وتقويته بحيث لا تبقى رهينة للتغيرات الاقتصادية وكذا السياسية، ويجب أنيشمل هذا التعاون جميع الأبعاد الاقتصادية و السياسية والأمنية وحتى الثقافية، لأن التركيز على بعد واحدكالبعد الأمني يقلل من نجاعة الحلول المقترحة لمشاكل القارة الإفريقية، بل يجب تعزيزه بالعامل السياسي والاقتصادي والثقافي، وذلك بهدف إقناع شعوبالقارة بأن مصيرهم مشترك، ولذلك وجب عليهم التعاون لصنع هذا المصير.